

مؤسسات المجتمع المدني وتكريس الوعي

رايس زواوي¹

كنا نعتقد أنّ إستثمار البعثات العلمية لتوظيف النُخب العلمانية أو الأصلانية اللتان إجتهدتا على توطيد معنى التواصل مع الآخر، بهدف الكشف عن القيم وترسيخها، وعن المواطنة والعمل بها أمراً لا بد منه لهضم مفهوم النخبة ودورها الفعال في توعية المجتمع المدني.

نقرأ دائماً، أنّ إستيعاب قيم المواطنة والهوية والحدثة والتغير الإجتماعي تظل خاضعة للفضاء المعرفي والزمني للسياسة الغربية، وبأنه بات الإستعانة بالإنسان الغربي هو الذي يحقق الفهم الصحيح والإستثمار الفعلي (L'investissement effectif) لقيم الكونية لدى الإنسان المغربي خصوصاً الذي مازال ضمن المسافة بين التحول من الكائن إلى الإنسان، لأنه لم يتشكل لديه بعد مفهوم مشروعية معنى المجتمع المدني، إلا من خلال ما يأتيه من النُخب الأصلانية أو العلمانية.

فباإسم المجتمع المدني ودور النُخب والمؤسسات العلمية وسعيها الحثيث إلى ترسيخ قيم حقوق الإنسان والهوية والمواطنة، يتلاعب الكل بإسم الشعب أثناء الإستثمار غير الفعلي والخاطئ لمتطلبات الجماهير في الأحقية، حيث تعمل كل من العمالة التي إستتجدت بالغرب والأصلانية لازالت تؤمن بالفهم القاصر للتقليدي، وعلى تزييف حقيقة الشعب في توعيته بوجوده وبقيمه نحو بلده.

فباإسم الناطقين من العمالة والأصلانية، يُخان الشعب (المجتمع المدني)، لأنّ دور النخبة الآن، وبدءاً من البعثات العلمية للقرن التاسع عشر، كان دوراً مدافعاً عن قيم الثورة والحدثة والهوية للمجتمع الغربي، بدل المغربي خصوصاً، كون هذا الفهم للقيم لم يتجاوز حقل الإعجاب وهذا عائق سوسيولوجي لم يُحدث تغييراً في مؤسسات المجتمع المدني.

1 أستاذ محاضر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية جامعة سيدي بلعباس- الجزائر.

يتعين علينا فهم المجتمع المدني من خلال ربطه: " بالدولة الجزئية الحديثة وعن إرجاع نماذج محركات التاريخ الثقافي لبني مستمدة من التاريخ الطبيعي"¹ إلى حقيقة معنى السياسي أو المدني من خلال تمثيل الدولة للمجتمع المدني كان جزئياً أو شبه منعدم، فأضحت الدولة الجزئية لا تمثل إلا نفسها بما فيها النخبة العلمانية والنخبة الأصلانية، لهذا فهي: " تضي على نفسها مظهراً بوظيفة أيديولوجية تزيف الوعي"². وعليه، صار إلغاء الوعي بالتاريخ، إلغاءً لحركية المجتمع المدني في ظل حكم الدولة الجزئية المتحركة من النخب الغربية وساستها..

وعلى نحوٍ متعارض، صار المجتمع المدني عبارة عن مفهوم تتداوله النخب الوطنية التي طالما لم تدافع عن هذا الكيان التاريخي في تطوره، بل سعت إلى التملص منه كونها لم تنقطع يوماً أن تكون آلية في يد الغرب الأجنبي تتكلم بميكانيزماته، ضاربة بلامبالاتها عرض الحائط لطموحات الجماهير وقيمها الإنسانية، وبذلك صارت تسوّغ قيم اللإنسانية على شاكلة الغرب لترويج مشروعاته الإستعمارية. تعيش النخب المغاربية خصوصاً، انفصاماً بالسلب بإفراط كون أن فكرة التعايش والتعامل مع الراهن غير وارد، أو قلما يُفهم على أنه الأمانة، وهذا ناتج برأينا من العقم الذي ينتاب المجتمعات المغاربية بين الرجل المُعلّم والرجل المتدين وكلاهما سلباً على مجتمعاتهم وشعوبهم، حيث مفهوم الثورة على القيم وإعادة الإحتواء لإنتاج القيم الإنسانية بما يُلاءم وعي النخب إتجاه شعوبهم لخلق تواصل بين المؤسسة والمجتمع، عندئذٍ بالإمكان أن نتحدث عن وجود مجتمع مدني في مقابل معوقات فشله..

المؤسسة والدولة الجزئية.

فنحن بعيدين عن تأسيس علوم الإنسان(المجتمع المدني) بصورة يمكن أن نخلق ثورة تنطلق من الوعي بالتغيّر، وهذا يبقى وارد لكنه حتمي لأنّ بلوغ هذه المرتبة من التحسيس المجتمعي حدّته الدولة الجزئية بمعنية دور التنظيمات غير السياسية لحماية الحقوق المادية والمعنوية كالنقابات والجمعيات، أو حتى دور الأحزاب أو العشائر

1- أبو يعقوب المرزوقي، أزمة المجتمع المدني: عوائق فعاليته الفعلية والرمزية وشروط تذليلها، بدون دار النشر، د:(ط، س)، ص12.
2- المرجع نفسه، ص18.

والقبائل بمصدر الشرعية، فالإختلاف الذي خلق الأزمة مغاربياً هو أنّ الوصول إلى السلطة كان لغرض الثروة فقط، لهذا تدهور القيم الإنسانية للمجتمع كالحريات والتكفل الحسن وحقوق الإنسان يبقى نسبياً، فالنخب هي ملكاً في يد الدولة الجزئية لكسب مزيداً من الثروة والممتلكات وتحقيق الجاه عند المسؤولين، وهذه أزمة علوم الإنسان في مجتمع لم يُنتج إلا الإستقطاب وهذا ما يسميه الأستاذ / أبو يعقوب المرزوقي/ بالنخب الرزقية، وهذا يطرح دور الديمقراطية وفاعلية الرأي العام.

وتزداد أهمية مفهوم المجتمع المدني نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت - في مجتمعات المغرب العربي خصوصاً والمتعلقة بتطور الدولة وكذلك - العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع وهذا بتوظيف جهود لتوثيق العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والدولة الجزئية (المجتمع السياسي).

وفي ظل هذا التنافر والإنجذاب، يبقى مشروع إجراء تحولات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الإجتماعي، ضرورة لتجاوز الحساسيات السياسية التي تُغذيها القوى الكبرى بمعية النخب التابعة، وعلى الرغم من إدراك المأزق الذي وصلت إليه بلدان المغرب العربي، إلا أنها لم تُبد نيةً للتنازل عن الحساسيات لخدمة مجتمعاتها المغاربية.

نسعى في دراستنا هذه إلى تحليل مضمون الأزمة من خلال ربط المجتمع المدني بالدولة الجزئية(المجتمع السياسي) بالديمقراطية وهل هناك موقف صريح لهذه الدول لإحداث تغيير دائم في هذه التركيبة الإجتماعية- السياسية؟.

وأنت تستقرأ لحظات كتابة التشكيلات الإجتماعية في البلدان المغاربية، تجد أنّ المؤسسات التي نتجت عن نوع من الديمقراطية وهي الهيئات، التنظيمات، الأفراد والجماعات التي تنشط في دفع صيرورة الحرية والتفكير.. كلها صارت مستقطبة من المجتمع السياسي(الدولة). لذا، إستناداً إلى تجارب التاريخ، أن ضرورة فك النزاع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، والتنازل عن معنى الجذانوفيا (المراقبة) إزاء المجتمع المدني، بمعنى تحريره من متابعة هيمنة الدولة.

وبعد مضي عقودٍ على إحتكار الدولة الديمقراطية للدستور والتشريع وتركز السلطات، تم الإنتقال من هذه المرحلة ذات السلطة

المحتكرة والوحيدة، إلى الديمقراطية الشعبية وفصل السلطات، فإزدادت المنظمات غير الحكومية المدافعة في إهتمامها بشؤون الوطنية والهوية ومنها الهيئات الحقوقية للإنسان، فإكتسبت هذه الأخيرة الشرعية في تبنيها حقوق المواطن والشعب والأقليات.. وصارت المتحدث الرسمي والشرعي في وجه الدول الإحتكارية للسلطة..

لقد تزامن توطين المنظمات الشرعية في عملها على حقوق الإنسان والهويات والوطنية.. إبداء مدى النضج الديمقراطي لديه إلى درجة فرض فئات لتواصل الدولة الجزئية مع متطلبات المجتمع المدني من خلال وعي الرأي العام.

لقد إزداد سعي المؤسسات العلمية والمدنية إلى الضغط على الدولة الديمقراطية أثناء إلزامها بالتواصل معها والحوار إلى حدّ أنّ الخطاب الديمقراطي للمجتمع المدني وضع الدولة أمام راهن متأزم وسيء، هو تحميل المنظمات والهيئات الحقوقية والمدنية والديمقراطية إلى سعيها لإيجاد حلاً لهذه للأزمة المغاربية، بإشراكها لكافة تطلعات الدولة نحو المواطن ومتطلباته: ". . . والتي ستفتح أكثر فأكثر، من مصلحة الدولة عموماً والمجتمع ككل أن تتطور وتتدعم المؤسسات المدنية وتزداد نشاطاً في الداخل والخارج"¹ لمواجهة كل التحولات الراهينية، بما لا تستطيع الدولة القيام به..

وبدل أن تُحاول مؤسسات المجتمع المدني أن تجد حلاً للأزمة المعاشة، بأن تخترق فراغات السلطة وتفسخ الدولة وتحلل السلطة العمومية، تجدها نفسها أداة في تعميق الهوة بين المجتمع المدني(الشعب) والمجتمع السياسي (الدولة الجزئية) لأنها صارت لا تتحدث كهيئات غير حكومية مستقلة عن متطلبات الشعب، بل باتت في مصيدة هي تطلعها إلى السلطة لتحقيق الثروة، وتبرأت من المشاركة في إيجاد الحلول من خارج المجال السياسي للعديد من التحديات المجتمعية.

تحاول مؤسسات المجتمع المدني تأسيس الدولة القومية (الدولة/ الأمة) بعد إخفاقها في فرض القانون والمصالح العامة، ما يستلزم أن الإنتقال إلى إنشاء دولة بديلة بات أمراً ضرورياً، أما الإخفاقات المتكررة نتيجة المصلحة الخاصة، والنقص البنوي في إضفاء الشرعية، أدى هذا الفعل اللاشرعي للدولة إلى ممارسة البعد الوصائي

1- صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، بدون دار النشر، د: (ط، س)، ص52.

على المجتمع المدني الفتى، والذي هو الآن يعيش حالة بكورية (Friche) لفرض الشرعية على متطلباته وقواعده. لم تتوان دول المغرب العربي عن النضال لتحقيق - الوحدة - المغربية خارجياً والشعبية داخلياً، لكن وجود البيروقراطية التي كانت تمثل جهاز الدولة وقانونها، خلق ممارسة تمفصلية بين الشعب وممثليه من المجتمع المدني وبين الدولة (الجهاز)، وهذا دليل على غياب فضاء للتعامل الاجتماعي: "وبمقدار ما كانت الدولة التي كانت غير مفصولة عن المجتمع، كانت لا تستطيع تمثيله، والدولة التي كانت تشكل وحدة تامة مع جهازها وبيروقراطيتها، كانت خارجة عن المحكومين"¹ فتم إجهاض مضمون الإيديولوجيا الثورية المتمثلة في المجتمع المدني وأسلوبه التغييرى، بما لا يسمح لهياكله ومؤسساته الاجتماعية والتاريخية أن تمثل الشعب، فكان إحتكار السلطة أثناء تدويل قضية عامة هي الحقوق والهويات والمواطنة.. فلم تتقاعس الدولة الجزئية عن خلق سياسة تتحكم فيها عقلية التكيف والاندماج، ليس مع النضال والحقوق الثورية وتمثيل الشعب، بل مع النظام الواحد والشمولى (Totalitaire).

وما يبرر طبيعة بيروقراطية الدولة، هو إقصاء طابع التعددية الشعبية وظيفياً على الميدان، حيث تم لاحقاً الانتقال إلى التعددية الحزبية فكان أول تحرر من البيروقراطية لتمثيل الشعب إلى الدخول في نفس المتاهة لدولة البيروقراطية الجهاز والتهميش العمدي أثناء عودة نظام الواحد إلى الممارسة تحت أشكال أخرى من أحزاب أخرى متبناة من الحزب الواحد، وهكذا أصرّ هذا الجهاز على وضع نفسه وصياً على المجتمع المدني، مما أضعف تكويناته السياسية والاجتماعية، ليأخذ - التحوّل الديمقراطي - معنى الأزمة في المجتمع المدني، ومن بين الصعوبات نجاح الممارسة الفعلية للمجتمع المدني منها :

تجميد الأطر القانونية المنظمة لعمل هياكل ومؤسسات المجتمع المدني على الرغم من تزايد نشاطها. إجراء مزيد من الضغط من أجل إحداث التغيير، حيث النظر في القوانين القديمة المنظمة للمؤسسات والمنظمات والهيئات والجمعيات.. بإدخال تعديلات عليها..

1- صالح ياسر، المرجع نفسه، ص55.

إنفراد الدولة الجزئية(المجتمع السياسي) بتحديد نشاط وعمل المجتمع المدني، ما يجعله بإستمرار ضعيفاً عن تمثيل الجماهير والأفراد.

معايشة المجتمع المدني قيوداً صارمة على نشاطها الإنساني والشعبي لتمثيل الأغلبية، الأمر الذي يجعل منها دوماً لا تمارس نشاطاً سياسياً يجعله حكراً على أحقية السلطة السياسية.

تشهد دول المغرب العربي إنفتاحاً على المجتمع المدني في ممارسة عمله السياسي والديمقراطي أثناء تمثيله للجماهير عامة، حيث يعرف المغرب الأقصى ما يقارب أو يساوي 700 منظمة حقوقية للمجتمع المدني، وهذه سابقة على إحترام قناعات شعبية.

يتعين على العاملين في هياكل المجتمع المدني ومنظماته الحقوقية الإنسانية التأكيد على إستقلالية نشاطها، وإلى إعادة إنتاج الثقافة والسياسة في المجتمع حتى يتسنى تهيئة شروط التقدم والبناء الديمقراطي.

كما يجب على منظمات المجتمع المدني تبني ثقافة حوار الآخر أثناء دعوتها لنشر حقوق الإنسان والمشاركة السياسية- الديمقراطية، وبالرغم من النشاط الكبير الذي توليه الدولة الجزئية في تمويل المجتمع المدني وتهيئة أسبابه من ديمقراطية وتعددية بالخصوص، إلا أنّ: "الأمر الذي جعل مفهوم المجتمع المدني يساوي الديمقراطية، ويتخفى تحته الميل الرأسمالي، ليتحوّل إلى أداة إيديولوجية"¹، ورغم تفكير إعادة إنتاج الفضاء الذي تعمل فيه حلقات المجتمع المدني، لكونها تريد أن تصبح لحظة التأثير وصياغة الرأي العام الديمقراطي بتهيئة فضاءاً ملائماً لنشاطها السياسي- الإجتماعي، إلا أنّ تمثّل هذه اللحظة تبقى متذبذبة لكونها لم تبلغ عتبة الوعي بالرغم من عددها النشط في دول المغرب العربي.

الإثنية والقبلية.

يفترض تشكيل المجتمع المدني تجاوز البنى القبلية والطائفية والمحلية على أساس اللغة والنصرة القبلية لأجل مصلحة مبدأ المواطنة، وهذه إحدى معوقات الأساسية لعدم بلوغ وعي المجتمع المدني وتأسيسه، وهذا كان لصالح التوظيف الإيديولوجي. لذا، يطرح سياق

1- غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط3، 2010، ص08.

فعلي للمجتمع المدني كشعار ثابت في الخطابات المطلبية الفعلية للقوى السياسية، حيث تراجع المساحة التي ينشط فيها المجتمع المدني كان لصالح: "الإستعمال الطارئ لهذا المفهوم في بلادنا (...). ولا يحيل إلى ممارسة تم تنظيرها"¹ ولأنّ بلدان المغرب العربي تشهد تطورات في الهياكل والمؤسسات التي تحتضن هذا الكم الهائل من المستجدات والرهانات الكبيرة، لهذا لم نتعامل بشكل أوفى مع أدوات ومعطيات المعرفة العلمية والتكنولوجية والإقتصادية والصناعية بصورة واضحة تجعل من حركية المجتمع المدني أكثر ديناميكية في إطار مراعاة هذا التطور وما يزيد من تدهور تمثيل دور المجتمع المدني حركياً، هو تماثل مؤسساته بمؤسسات الإستيراد الديمقراطية، ما يجعل من تركيبة التبعية - الديمقراطية مفهومة إنطلاقاً من المجتمع الآخر ونحن لم نخلق قنوات المرور من الإستعمار إلى مراحل تطور المؤسسة إلى العهد الجديد للحدثة العربي، والأكثر أن: "المؤسسات الإرثية والعائلية والعادات والتقاليد ولجان الزكاة والأحزاب القديمة، هي جزء من هذا المجتمع المدني تاريخياً"²، ما يبرر أنّ المجتمع المدني هو نتاج الديمقراطية والحريات والمشاركة السياسية حيث بتعبير عزمي بشارة: "أنّ اللامساواة الحادة إجتماعياً لا تسمح بمشاركة سياسية أو إجتماعية جاعلة عوضاً عن ذلك مجتمعاً مدنياً نخبويّاً، أي مناقضاً لذاته لأنّ مدنيته لا تقوم على المواطنة، وإنما على الموقع الطبقي"³، فيحدد تفكير خطاب نجاح ممارسة المجتمع المدني من خلال تأسيسه على الديمقراطية لقول الجابري: "أنّ المجتمع المدني هو المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية وإستقلال القضاء"⁴ وهذه معالم إنتفاء المجتمع المدني من الدول المغاربية خصوصاً إستقلال القضاء وحقوق المواطن، وإن كانت التعددية شكلية ومستقطبة من النظام الواحد الشمولي (Totalitaire)، ومن مظاهر التجسيد الصوري للمجتمع المدني، هو إمتلاك الدولة الجزئية (المجتمع السياسي) الواحد لترسانة المؤسسات المجتمعية من برلمان، قضاء مستقل، ديمقراطية، النقابات، المنظمات.. ما يجعل من تطور نفس

1- الطاهر لبيب، المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص357.

2- غازي الصوراني، المرجع السابق، ص24.

3- عزمي بشارة، مساهمة في نقد المجتمع المدني، رام الله، مؤسسة مواطن، ط1، 1996، ص09.

4- محمد عابد الجابري، مجلة المستقبل العربي، العدد 197، بيروت، جويلية 1995، ص05.

التحول من منطق تقليدي إلى منطق آخر، لم يعرف وثبة نوعية في الإقتصاد، الزراعة، التجارة ما أحال عن وجود تراكمات لتحقيق أرضية يتأسس عليها تحول المجتمع المدني أي بقاءه بإستمرار يناضل للوصول إلى السلطة بدافع تحصيل الثروة، وهنا تفتنت الدولة الجزئية إلى إمتلاك المجتمع المدني، تُسيّرُه وفقاً لحاجاتها المصلحية و ضد الطبقة الإجتماعية الأخرى، لهذا لا يتوانى النظام السياسي عن إستدراج هؤلاء شبه المناضلين وإستقطابهم بدافع تحريكهم كدُمى..

وبالطبع لم يكن لهذا التحول أن يكون ممكناً، لعدم مراعاة تجسيد لدور تراكم المواقف والرؤى الفلسفية والفكرية التي بإمكانها أن تُكسّر الجمود في هذه التركيبة، وبالتالي تتكرر الإخفاقات للنهوض بالمجتمع المدني، لأنّ الأبنية التحتية التي أسست لمجتمع غير واعي وساذج ومستقطب، لم تُهيكل من جديد حتى يمكن أن تحقق هذا الإنتقال من مجتمع مستهلك إقتصادياً إلى مجتمع منتج فكرياً، حيث يُرجع الأستاذ/ غازي الصوراني/ هذا الإخفاق إلى عدم الإستفادة من التراكمات التاريخية، ولأنّ فصل الدين عن الدولة لم يُوفق، قد خلق هذا التراكم أزمة في مؤسسات المجتمع المدني.

طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر، لم يعرف المجتمع المدني المغربي، سوى حكماً كلياً شمولياً مستبداً، بيده المؤسسة الدستورية، يتغذى بحكم فردي بيروقراطي، بعيداً عن التفكير في تحقيق مؤسسة ديمقراطية، تُجسد طموحات المجتمع المدني ومطالبه السياسية، لهذا لم تتحقق التركيبة بين الشعب والدولة، فيكون من مؤسسات المجتمع الحديث هو المجتمع المدني.

وعلى نحو متعارض، يعيش المجتمع العربي المغربي بلا مؤسسات للمجتمع المدني، لأنّ الدستور هو المجتمع المدني الوحيد الشرعي الذي يتكلم بإسم الشرعية والعقلانية المعرفية في السلطة، ولهذا فهو يجمع بين السلطة التي خولها له الدستور بإسم التعاقد الفردي/ الفردي وبين المعرفة لأنه الوحيد المُنتج لها إجتماعياً/ ثقافياً، ما يجعل من صعوبة بمكان تحقيق معنى صريح ومفهوم للمجتمع المدني، فهو يُكرّس إعادة إنتاج التخلف والإستقطاب¹، هذا الأخير هو نتاج ضعف النُخب لإنتاج دستوراً سياسياً يكفل الحقوق ويحققها، ما

1- فضلنا معنى الإستقطاب في الدرجة الأولى عن التخلف لأنّ هذا الأخير هو نتيجة قابلية المجتمع المغربي لهذا الخضوع.

أنتج فعلياً أنّ النضال من أجل التغيير كان لغرض فردي- مصلي
لأجل الثروة فكانت السلطة هي جنة النخب..
ومن أجل إستملاك تقاسم الفضاء حيناً والإستحواذ عليه بإطلاقية
حيناً آخر يبقى الصراع هو صاحب الموقف بشكل علني وصريح، لكن
حتى هذا التطاحن حول الإستملاك لأبداً أن يتم عندما يتاح للسلطة
أدوات تُسيّر بهما موقفها من الآخر.
فداخل الفضاء المُعلّق، تجتهد شبه المؤسسات لبناء مجتمع مدني
ليس لها منه مشروع بناء مجتمع المعرفة.

المصادر والمراجع.

- 1- أبو يعقوب المرزوقي، أزمة المجتمع المدني: عوائق فعاليته الفعلية والرمزية وشروط تذليلها، بدون دار النشر، د: (ط، س).
- 2- المرجع نفسه.
- 3- صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، بدون دار النشر، د: (ط، س).
- 4- صالح ياسر، المرجع نفسه.
- 5- غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط3، 2010.
- 6- الطاهر لبيب، المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- 7- غازي الصوراني، المرجع السابق.
- 8- عزمي بشارة، مساهمة في نقد المجتمع المدني، رام الله، مؤسسة مواطن، ط1، 1996.
- 9- محمد عابد الجابري، مجلة المستقبل العربي، العدد 197، بيروت، جويلية 1995.
- 10- فضلنا معنى الإستقطاب في الدرجة الأولى عن التخلف لأنّ هذا الأخير هو نتيجة قابلية المجتمع المغربي لهذا الخضوع.